





الاول

والله لا عب





۵۶۷











وان امكن التام في مثل الصلة او استعملت في الدعاء وخرج اذا استعملت  
 بحسبها في الايمان المعلوم وسيد كرفادة الحسية ثم ان اللفظ من اللفظة المفردة  
 كالسنة في الجواب المفرد في الفقه او من اللفظة المركبة كقول السادة اهل البيت  
 الجليل في المفرد من كبريت الحقيقة والمجاز في حجاز او كذا اللفظة في الجاز فكذا  
 لم يتوصل المصنف في تسمية المفرد والمركب كما توضحوا فلا بد من عليهما في ذلك وانما  
 ترك تقييدهما للفوتين احرازاً عن العقليين كلفنا في غيرنا ورين وما قبله  
 يتوجه انهما مضافان للشئ او العرف فيكونا ترتيب من ورطة الا ورطة استعملها في كل  
 والعقليين في تفصيلهما وما يجب ان يعلم بان الموضوعين احدهما جعل الشئ بارزاً  
 المعنى ليدل عليه في وجه اللفظ المتبادر الفارق بين المعاني والمجازات المعنوية  
 اصطلاحاً من جهة الترادف والكثرة او من الدلالات الثلاث الالوان منها الوضعية  
 ان اللفظ على تمام ما وضع له في الشئ العقلية ان دل على جاز او على كذا في العام  
 الذهني وعند المنطقيين الاول مطابقة والثاني تضمن والثالث التزام واعلم ان  
 الدلالة اما لفظية او غير لفظية والاول اما وضعية او عقلية او طبيعية وكذا الثاني  
 والمقسم عند الفقهين اللفظية الوضعية وثانيها جعل الشئ بارزاً والمعنى ليدل عليه ولو كونه  
 قرينة وهو المعنى العام ان اللفظة والمجاز وينقسم كل من المعنيين الى الوضع الشخصي  
 وضع اللفظ المطلق بغيره كقولنا في اول الوضع النوعي وضع اللفظ المطلق بغيره  
 بثبوت قاعدة والى تعيين اللفظ لللفظ للدلالة بغيره كقولنا كل صيغة فاعل فهو كذا في قام  
 مصدره وكل فاعل بالربية من هذا القبيل او بثبوت قاعدة والى ان اللفظ الموضوع  
 لمعنى معين في لغة عند القرينة والمجاز كلها من هذا القبيل وما حققه الشافعي ان  
 الجاز لا وضع فيه لا شخب ولا نوعاً في المعنى الاول للموضع وعلى الوضع الشخصي  
 في اللفظ ان في وضعه نوعاً في المعنى الثاني لا نوعاً في المعنى فاعلم عدم المناقاة بين

قوله في الموضوع من اللفظ في الشئ العقلية  
 في حيزه وانما في الشئ العقلية في حيزه  
 وضعه في الموضوع من اللفظ في الشئ العقلية  
 في حيزه وانما في الشئ العقلية في حيزه  
 قوله في الموضوع من اللفظ في الشئ العقلية  
 في حيزه وانما في الشئ العقلية في حيزه  
 وضعه في الموضوع من اللفظ في الشئ العقلية  
 في حيزه وانما في الشئ العقلية في حيزه  
 قوله في الموضوع من اللفظ في الشئ العقلية  
 في حيزه وانما في الشئ العقلية في حيزه  
 وضعه في الموضوع من اللفظ في الشئ العقلية  
 في حيزه وانما في الشئ العقلية في حيزه

بين اثباته في الشئ العقلية في حيزه وانما في الشئ العقلية في حيزه  
 الموضوع وان اللفظ في الشئ العقلية في حيزه وانما في الشئ العقلية في حيزه  
 بهما في الشئ العقلية في حيزه وانما في الشئ العقلية في حيزه  
 مقبلاً الى زيد فلان من اللفظ في الشئ العقلية في حيزه وانما في الشئ العقلية في حيزه  
 ثم يوضح اللفظ بارزاً كونه في اللفظ في الشئ العقلية في حيزه وانما في الشئ العقلية في حيزه  
 وغيرهما في اللفظ في الشئ العقلية في حيزه وانما في الشئ العقلية في حيزه  
 كالان في الجاز في الشئ العقلية في حيزه وانما في الشئ العقلية في حيزه  
 للموضوع في الشئ العقلية في حيزه وانما في الشئ العقلية في حيزه  
 الشخصيات بغيره كونه في اللفظ في الشئ العقلية في حيزه وانما في الشئ العقلية في حيزه  
 وبعض الظروف كانه في الشئ العقلية في حيزه وانما في الشئ العقلية في حيزه  
 عند المحققين كالعضد والسيد عند التفار في موضوعات اللفظية في الشئ العقلية في حيزه  
 في الجازات المتروكة معانيها الحقيقية والى الوضع الخاص للموضوع في العام وهذا القسم يوجد  
 في الجازات ولما كان مباحث الجاز كثيرة ودقيقة مزينة والحقيقة صفة كماله وقيل في معناه كونه  
 معني الكناية فوضع عليها فقال الجاز في اللفظ مصدره بغير فاعل او مصدره الجاز المكان او  
 تعداه ثم نقل الى اللفظ الجاز في مكانه الاصل الى الجاز بوجه من استعماله في الجاز  
 من جاز المكان او اسكنه ولكن الاول اول الادوار والنقص في الشئ العقلية في حيزه  
 الاطوار والانعكاس في السيرة بل لتسايقها في اللفظ في الشئ العقلية في حيزه وانما في الشئ العقلية في حيزه  
 في جواز من مكانه الاصل في مكانه الجاز في اللفظ في الشئ العقلية في حيزه وانما في الشئ العقلية في حيزه  
 في تعريف اللفظ لان فيها القيد فقال شمل في جواب اي المعنى الحقيقي وضعه في حيزه  
 انه غير اي غير ما وضع له وما يوضع في حيزه من القيد ويفهم في تفصيله في تعريف الحقيقة في شمل  
 التعريف في الجاز المفرد والمركب فلا يصح ما يقال ان جميعها في تعريف واحد يمكن وقيل انما في حيزه



في اصطلاحه في الخطاب عن التعريف لا عن القيمة الحقيقية من ورواها وان صح في تعريف الحقيقة  
 لكن لا في الجواز استعماله في غير الموضوع الذي هو حيث انه يخرج عن حيث انه يتعلق بالموضوع له  
 يتبع علاقة اقول لا ينافي المشتك المتفق واما عدم استفاضة السكاك عن تعريف الجواز  
 الحقيقة فلا تنافي مع عدم صحة الاعتقاد على قيمة الحقيقة بعلاقة ملحوظة والامكن في الجواز على  
 متعلق يستعمل او حالها في واما ان بالنسبة وكون الامر له في العلم بان العلاقة تامة والعلاقة  
 ليست كذلك وحين بالفتح هنا واما بالفتح في الايجاب بينهما واما في العلاقة بقوله اي اتصال  
 مناسبة تدور عليها صحة الجواز لبيان معناها اصطلاحا في هذا حيزا من الضرورية والتعريف  
 بعونه بين الموضوع والاشتمال فيه اي بين الحق الحقيقي والجواز لان في جمعه بينهما حقا  
 فان قلت العلاقة انما تكون بين الشبهين فذكر بينهما مستند ركض قلنا لان المستند ركنية لانه  
 لانه يجوز ان يكون التعيين شبيها او للتعريف بما علم التزاما بالتجريد ومن ثم تعريف قوله  
 مع قرينة حال من بعلة او وصف لها وقيل لا ولا يوافق لانها ليست من نواحي العلاقة  
 بل كل منهما ما يتوقف عليه الجواز ورواها على الامر لان مع لانه قبل الاطلاق المتبع يقال ركب  
 الوزير من الامير والوزير راد بان يجمعها ما ذكر كصحة يتبعه وليد على الحق فيبطل الحق الاكلى  
 انما هو المتبوع والصف مع الموصوف كذا في خلاف المعطوف اقول ان كبر قوله بل كلمة فان  
 كون كل منهما ما يتوقف عليه الجواز لا ينافي كون القرينة من نواحي العلاقة فليتأمل ذلك فخطا  
 حالما كانت مستعمل او طرأ له وتبرر في يرفع تلك التعيين اقول وفيها تبعية التي فافهم والقرينة  
 ما ينفع عن المراد بالوضع فانه لا يبعد ان يكون على ما وضعه من ان القرينة عليه كذا قيل وفي  
 شموله على المقابلة والى له نظاما من ارادة الموضع لم هذا هو المراد على السنة القدم  
 حتى ان التفاتنا في شرح الشبهة اشار الى انه يمكن للجواز في القرينة المانعة و  
 حتى انما تكفي في التعريف بل لا بد من القرينة الدالة على تعيين المراد واما المحقق فيشارك  
 في معنى في نفس الامر ان القرينة المعينة وهي ليست كالحقيقة وهي في زوفا بينهما بان

قوله لا ينافي المشتك المتفق واما ان بالنسبة وكون الامر له في العلم بان العلاقة تامة والعلاقة ليست كذلك وحين بالفتح هنا واما بالفتح في الايجاب بينهما واما في العلاقة بقوله اي اتصال مناسبة تدور عليها صحة الجواز لبيان معناها اصطلاحا في هذا حيزا من الضرورية والتعريف بعونه بين الموضوع والاشتمال فيه اي بين الحق الحقيقي والجواز لان في جمعه بينهما حقا فان قلت العلاقة انما تكون بين الشبهين فذكر بينهما مستند ركض قلنا لان المستند ركنية لانه لانه يجوز ان يكون التعيين شبيها او للتعريف بما علم التزاما بالتجريد ومن ثم تعريف قوله مع قرينة حال من بعلة او وصف لها وقيل لا ولا يوافق لانها ليست من نواحي العلاقة بل كل منهما ما يتوقف عليه الجواز ورواها على الامر لان مع لانه قبل الاطلاق المتبع يقال ركب الوزير من الامير والوزير راد بان يجمعها ما ذكر كصحة يتبعه وليد على الحق فيبطل الحق الاكلى انما هو المتبوع والصف مع الموصوف كذا في خلاف المعطوف اقول ان كبر قوله بل كلمة فان كون كل منهما ما يتوقف عليه الجواز لا ينافي كون القرينة من نواحي العلاقة فليتأمل ذلك فخطا حالما كانت مستعمل او طرأ له وتبرر في يرفع تلك التعيين اقول وفيها تبعية التي فافهم والقرينة ما ينفع عن المراد بالوضع فانه لا يبعد ان يكون على ما وضعه من ان القرينة عليه كذا قيل وفي شموله على المقابلة والى له نظاما من ارادة الموضع لم هذا هو المراد على السنة القدم حتى ان التفاتنا في شرح الشبهة اشار الى انه يمكن للجواز في القرينة المانعة و حتى انما تكفي في التعريف بل لا بد من القرينة الدالة على تعيين المراد واما المحقق فيشارك في معنى في نفس الامر ان القرينة المعينة وهي ليست كالحقيقة وهي في زوفا بينهما بان

بان الفهم لو سوى نسبة المعين الى الارادة لولا القرينة فهي معينة وان رجع احدهما  
 فحصله والحق عنى ان المانعة والمعينة معالان متان للجوازات مطلقا فانه لو لم تكن  
 المعينة لزم استعمال الجواز في معانيه متناهية او في بعض جداوله والامر بطول وكثير لم يستعمل  
 لانها ما منها من قولهم جوده فافهم والكتابة في اللغة مصدر كتبت او كتبت بكذا  
 كذا اي كتبت به واوردت غير وفي قوله تطلق على المعين على الحق المصدر في القرينة  
 هو فعل المتكلم على نفس اللفظ وهو المحرف هنا واللفظ مكتوب والحق مكتوب عنه لفظا مستعمل  
 في معنى لازم ما وضع له داخل او خارجا واولا او ثانيا وهذا اكثر في اذ يجوز الكتابة من الجواز  
 كما قال الشيخ زاده في قوله تعالى او الصريح او تنفس بعد الاستفاد في الجواز في الحقيقة والخطا و  
 الاستفاد في الكتابة من المعلوم الى اللازم وما ذكر في السكاك في جازع العكس ليس بصحيح اذ  
 لاوله للامر من حيث انه لازم على المعلوم كذا في المطرقة اوجب بان اراد بالامر المتابع و  
 بالامر التبعية ولذا يجوز كون الامر اخص بالكتابة عنده ان يكثر من المتلازمين ما هو  
 روي في ويزاد به ما هو مودون وفيه تكلف بلا قرينة مانعة عنه اي عن ارادة ما وضع له و  
 التقى راجع الى القيد بناء على ما حقق ان القيد او اصله للثبوت بل اعتبار الحق فقلنا انه معتبر  
 او لا ثم نفى فاذا لم يجد اليه شيئا فخرت تأويلها بل هي ان والاشتمال الى التقى معتبر او لا ثم نفى  
 فليست كقوله لا ارب المال لجهة الفقر فلا يبر عليه بقوله الحق ولا بد من دلالة حال انتهى  
 يعلم ان المراد باللفظ غير معناه الحقيقي فاذا قلت مثلا فلان كثر المراد في موضع موصوف كان  
 كناية عن كونه مضطرا فلا وما اذا قلت في الجواز لا يكتب في القرينة معالية وبهذا القيد  
 ورجع جميع الجواز يعلم بان تأمل باعث النفس في تفسيره فيقول بانه ان الكتابة من حيث انها  
 كناية لانسان في الموضوع له معنى يخرج الجواز عن الحق الحقيقي والكند في لفظه كطويل الجواز  
 والمراد بالجميع كون احدهما تابعا للآخر واما في الجواز بين الحق والامر اذ قصد الاستقلال ولا  
 يبعد ان يبر او يتفصح جواز استعمال ما في صورته في ما وضع له في اعتبارها كما ان الجواز

قوله لا ينافي المشتك المتفق واما ان بالنسبة وكون الامر له في العلم بان العلاقة تامة والعلاقة ليست كذلك وحين بالفتح هنا واما بالفتح في الايجاب بينهما واما في العلاقة بقوله اي اتصال مناسبة تدور عليها صحة الجواز لبيان معناها اصطلاحا في هذا حيزا من الضرورية والتعريف بعونه بين الموضوع والاشتمال فيه اي بين الحق الحقيقي والجواز لان في جمعه بينهما حقا فان قلت العلاقة انما تكون بين الشبهين فذكر بينهما مستند ركض قلنا لان المستند ركنية لانه لانه يجوز ان يكون التعيين شبيها او للتعريف بما علم التزاما بالتجريد ومن ثم تعريف قوله مع قرينة حال من بعلة او وصف لها وقيل لا ولا يوافق لانها ليست من نواحي العلاقة بل كل منهما ما يتوقف عليه الجواز ورواها على الامر لان مع لانه قبل الاطلاق المتبع يقال ركب الوزير من الامير والوزير راد بان يجمعها ما ذكر كصحة يتبعه وليد على الحق فيبطل الحق الاكلى انما هو المتبوع والصف مع الموصوف كذا في خلاف المعطوف اقول ان كبر قوله بل كلمة فان كون كل منهما ما يتوقف عليه الجواز لا ينافي كون القرينة من نواحي العلاقة فليتأمل ذلك فخطا حالما كانت مستعمل او طرأ له وتبرر في يرفع تلك التعيين اقول وفيها تبعية التي فافهم والقرينة ما ينفع عن المراد بالوضع فانه لا يبعد ان يكون على ما وضعه من ان القرينة عليه كذا قيل وفي شموله على المقابلة والى له نظاما من ارادة الموضع لم هذا هو المراد على السنة القدم حتى ان التفاتنا في شرح الشبهة اشار الى انه يمكن للجواز في القرينة المانعة و حتى انما تكفي في التعريف بل لا بد من القرينة الدالة على تعيين المراد واما المحقق فيشارك في معنى في نفس الامر ان القرينة المعينة وهي ليست كالحقيقة وهي في زوفا بينهما بان















قال الامام في قوله تعالى  
 انا اهل البيت اجمعين  
 في الدنيا والآخرة  
 قالوا يا رسول الله  
 من هم اهل البيت  
 قال علي وفضل  
 والحسين والحسين  
 واهل بيوتهم  
 قالوا يا رسول الله  
 من هم اهل البيت  
 قال علي وفضل  
 والحسين والحسين  
 واهل بيوتهم

اوله ولوکنت بیتیا  
حرف قرینتی



وقد ورد في الفن ولعل من غلط نظر الى خصوص المادة  
 و٦٠ من الابواب التي تتبع في الفعل والاعمال على  
 من الامور واعلم ان ثمانية من الابواب التي  
 السالك والمغلق اي كيدوا ان السالك  
 بمقتضى كفتيق ولا يفرق في كفتيق  
 وانقضية الامور بل على هذه اية  
 فيستعمل



بأول الذي يتبادر من الانفصال الحقيقي عدم جواز مجموع الاثنين فصلا عن مادة واحدة وهو  
 فقال ويجمع في جواز واحد مطلقا أكثر من نوع واحد من العلة فيكون أوفيا لمنع الخلق المفسر  
 المستعمل في شقة الاثنين يجوز فيه أي في الشقة اعتبارا لتقييده أي ذكر المقيد واردة  
 المطلق وهذا الناحية في مطلق الشقة لا في شقة الداهم إلا أن يقال إنه إذا كان المانع  
 بمرتبين فالجواب فلا يخلو عن خرازة والمثابرة أي تشبيه شقة الاثنين بشقة الأهل في  
 الفلظ في شق ما وضع للشبهة في المشبه فعل الأول في جازم من أجل كون علاقة غير المثابرة  
 وعلى الثانية استشارة لكن في المثابرة في مجموع علاقات المانع في اللغة الفاء فذلك ثمانية  
 وعشرون وإنما صدر لها في غير ما ذكر في استعمالها ولكنها في الحقيقة كثيرة على ما وجد  
 في كلامهم منها استعمال اسم أحد البديين الآخر كالحمد لله لله ومنها الضم كسببة المهلكة  
 بالمجاز والاعمال بالبعير تنزيل القضاء ومنزلة التناكب فلا يفتقر إلى استشارة كان في مواتهم  
 من قبيل المثابرة في قوله تعالى وجزاها كسببة مثلها وقد يعبرون عنه بكلمة النظام ومنها  
 التسمية في الأناث للذكر نحو طفت بنفسه منها المفعلة للذكور كقوله تعالى ودخلوا الباب سجدا  
 أي بابا من أبوابها ومنها نسبة الشيء باسم غاية كقوله تعالى إن أراهم اعطوا خيرا وعدة  
 بعضهم منها حذف المضاف والمضاف إليه وحذف خبرها والزيادة وفيه تأمل فليست مثل  
 مثابرة مصدرية مفعولية مجازية جزئية ملكية سببية مسببية كونه  
 أو لا محالة حالية ونقل عنه ويعبر عنها بالمولد البتة الطلاق تقييده بعدم خصوص  
 قوة اللازمة ملزمة عليه مفعولية ونقل عنه ويعبر عنها بالعلقة منسوبة ككلام  
 منسوبة بالنقل ونقل عنه ويعبر عنها بالعلق شرطية شرطية والية مفعولية ونقل  
 عنه ويعبر عنها بالولاية والعلم أن المذكورات إما لأعوارب الكلام وفيها أو بولان أو  
 خبرية كسببة أي في حرف العطف لا محذوف أو كذا في ما ولا يمكن أن يعود عليها ما  
 قوله في خبر بعد ما نقل لما ذكر في بعضهم فليس بهم إلا أنوا في سماعه إجاب بقوله

عن أبي عبد الله عليه السلام في معنى  
بصير القلب من الغفلة في معنى  
الغفلة والغبطة في معنى  
الغفلة

5

بقوله وقد يعبر بنا على بعضها بعض يعني اعتبر ذلك البعض التفاضل فلما قلنا مقارنا ببيان النفس الامر  
كما اعتبر في علم الحصول اي كما اعتبر على الامور ثمانية المرات في هاتين العلة على ما عليه  
المحققون ثمانية ونقص الظن واعتبر دخولها في الجزئية والكونية بالبيان المتضاهي كذا  
في الكيفية وبما في التقدير الاول تأمل في عدسة متباعدة كون اول استعداده حلول  
جزئية كلية سببية بسيطة مملوكة لان الاستعداد في علم الشبهة بناء بنحوه هنا اعانة على  
للمنفذين الكبريين ولكن المهم تركه لا مكان بجهته دون جهة واعلم ان الشبهة في العلم بالمثل  
مطلقا وفي العلم بالادراك على ما في الامر لا من منه بالكيف معقول فقط او تقدير اخر يخرج ما  
على وجه الاستعداد او الجزئية خلاف المتعارفين في دخول كثر بعد اسد وان اسد وحتم كبر في سبي  
شبهة البليغ وبعضهم سماه الاستعداد ولكن لا بالعلم المتعارف قبله ثم في ثمة مبادئ  
الاولى في اركانها وهي طرفاه ووجهه واداة مظهره اما شئ او عقلي او مطلقا والمراد  
بالعلم على يدك هو او مادة بانه في الحواس الظاهرة ثمة الحيوان والعقل ما عده ثمة العلم  
وهو ما اخترعه العلم من حيث الحساسة كانياب الاغوال الامعاء الجزئية كما عند العقوليين  
وكذا ثمة الوجدان وهو ما يدرك بالقوى الباطنة كالفرح وطمأنينة امام مفرود او مركبان  
او متلفا ووجهه ما اشترك فيه تحقيقا وتخيلا وهو اما حقيقته او وصفته الحقيقية  
او اضافية وانما اما واحد او مركب بمنزلة حل منها على عقل او اما متعدد كذلك او متلف  
والحس طرفه حسب ما لا يخفى في العقل ان كان له جزء حس في الاخر والواحد طرفه مفرودان  
لا في المركب اعلم وقد ينزل التقاد بمنزلة النسب يعلو او يهبط واداة الكافر وكان  
ومثل ما يمتد اسماء الفعل والاصلاح كذا الكاف ان يلية المشبه به لفظا او تقدير او قد  
بليغ غير والاشارة في الغرض منه وهو اما علة المشبه وهو الغالب او المشبه فالاول  
بيان المكان او حاله او مقدارها او تقديرها فلهذا الاربعه تفتق في شدة المشبه به  
بالشبه مع الثاني في الثالث والامية في الرابع ومنزلة او تشويه او استطرافه

الحق على قسم منكم لا مطلقا الا ان الحق عليه  
ما يجوز ووجه التسمية فيه ان في افقكم على حقا



او هاتية او عظيمة او شديدة او نحو ذلك **والثاني** انهم انما من المشبه في الشبه وذلك  
 في القلوب او بين الالهة او بين سائر المخلوقات **والثالث** ان المتبادر من التشبيه الخاق  
 الناقص **بالكامل** مطلقا وهو في الحقيقة ما اول فناء من احوال الاربعين في الجليلين  
 في امره **الذي** ترك التشبيه الحكم بالثبات وانما يجوز في الثالث في ان هو هو  
 طرية اما تشبيهه في وجوده او مركب مركب او مفرد مركب او مركب او مفرد او مفرد  
 مطلق وهو ما جازي بالمشبهات او لا ثم بالمشبه بها او مفرد وان تعد طرية الاول تشبيه  
 التسوية وان لم يكن تشبيه جميع باعتبار وجهه اما تمثيل وهو ما انتزعه وجهه ثم تعد  
 او غير تمثيل وهو ما يقال في التشبيه للمراساة ايضا اما مفصل وهو ما ذكر وجهه ظاهرا  
 او مجمل وهو ما يقال في سواه **وذكر** ما يشوبه اوله ايضا اما قريب بتدليله هو ما يتقل من  
 المشبه الى المشبه به **فما** تدقيق نظر او بعيد غريب **وهو** تشبيهه او شروط وهو ما صار غريبا  
 ما يتعرف في المشبه به **باعتبار** اداة اها مؤكدة وهو ما خذ اداة او مرسلة وهو ما  
 باعتبار الفرض اما مقبول وهو الذي في اداة او مردود وهو الذي في مرايب التشبيه في  
 المسألة **فكذلك** ما يجب ان يكرر كانه كلها او بعضها او اعلها حذف وجهه واداة تدقيق المشبه  
 او حذفه **فقد** في النظر في التشبيه ثم حذف احد كما في اداة اها حذف المشبه فقط واما استهارة  
 محض على مفرد اي اما الى الذي خلافة غير المشبه فذلك التي مع صفة كاشفة  
 خلافة المشبه وتسمي بتقدير المبتدأ المحط على صفة الموصول **في** قوله خلافة كانه في التشبه  
 واما قد المبتدأ لانه لا يكون كون المفرد صفة ولا مثل القسم على العادة ولكن في حذف مصدر  
 الصفة **فان** من المجرى مطلقا **والما** اراد استرازه عن العقول ونوعها مستغنى عن المجرى  
 المستعمل في الموصول **والعادة** **والقربة** **بصرف** فائدة القيد والمسبق واعلم ان الاستهارة  
 نادرة **فان** في المصنف **فان** في استعماله في هذا الاطلاق ليست في الاسماء المجرى بل في  
 المجرى **فان** في المصنف **فان** في استعماله في هذا الاطلاق ليست في الاسماء المجرى بل في

خص التشريف باللفظ وهي على كل اطلاقية حقيقة اصطلاحية نقلت في الاول من المصدر **بمعنى** المفعول  
 الى المعنى **لا** **يجمع** **الاشتقاق** **منه** **في** **الاسماء** **من** **معنى** **مصدر** **الامتناع** **مصدر** **يجمع** **الاشتقاق** **منه** **في** **الاسماء**  
 سمي **اللفظ** **استهارة** **او** **المشبه** **بمستعار** **منه** **والمشبه** **بمستعار** **منه** **والمشبه** **بمستعار** **منه** **والمشبه** **بمستعار** **منه**  
 لفظا **الحقيقة** **والجواز** **قد** **يطلق** **ان** **على** **فعل** **المشبه** **في** **نفسه** **في** **نفسه** **في** **نفسه** **في** **نفسه** **في** **نفسه**  
 على تشبيه يري به من قد تم التشكال في تجربة المقابلة وهو في اللغة كل من تعد ملكا بالملك واقر بالملك  
 ثم سمي **العلماء** **لما** **فنية** **لانهم** **كالاباء** **في** **المنفعة** **حتى** **يقال** **انهم** **بالا** **التعليم** **في** **نفسه** **استهارة** **معرفة** **معرفة**  
**و** **مكنية** **ولانهم** **ان** **الاسماء** **في** **جواهر** **التشبيه** **مع** **انها** **منها** **عندهم** **هم** **قد** **يطلق** **على** **ان** **انفس**  
 الاستهارة **المعرفة** **والمكنية** **والتعليمية** **عندهم** **بشيء** **ان** **في** **المنفعة** **على** **بمعنى** **ما** **يطلق** **على** **اللفظ** **الاستهارة**  
 على طريق **معرفة** **في** **الاستهارة** **و** **ايضا** **في** **رأى** **ان** **انفس** **مطلق** **الاستهارة** **الاشارة** **في** **نفسه**  
 الخطيب **فانهم** **ولما** **اراد** **تفريقها** **على** **حدة** **قال** **المعرفة** **اراد** **ما** **انفق** **في** **لفظ** **المشبه** **بمعرفة** **او**  
 مر بها **وبعد** **هذا** **في** **مكت** **الخطيب** **السكاك** **في** **تشبيه** **في** **السكاك** **و** **اما** **تشبيهه** **فانما** **سهم**  
 في هذه المعرفة او خارجة منه **لما** **ان** **الحقق** **من** **المشبه** **يعلم** **حقيقة** **ما** **يجب** **المذكور** **و** **يكنيتهم**  
 المستعمل في المشبه **صفة** **بمعرفة** **لفظ** **وايضا** **سما** **بالان** **ذكر** **لفظ** **تفريق** **بما** **ولما** **كتب** **مع** **جاء**  
 وتفرعية **و** **ايضا** **حقيقة** **تحقق** **معناها** **او** **عقل** **في** **الاسماء** **في** **رأيت** **استهارة** **بمعرفة**  
 كالمعراط **المستفهم** **وبمعنى** **حقيقة** **ان** **شأ** **ان** **تدعي** **الاستهارة** **المكنية** **لفظ** **كذلك** **اي** **فالمعرفة**  
 لكن الفرق بينهما **ان** **لفظ** **المشبه** **بمعرفة** **كذلك** **بما** **بين** **ان** **لفظ** **المشبه** **بمعرفة** **كذلك** **بما** **بين**  
 في المشبه **وما** **يجوز** **في** **الاخبار** **بمعنى** **فما** **سبق** **قائمة** **الفرق** **ان** **تفقت** **بمعنى** **بما** **ان** **اشبه**  
 باخر من غير تفريق **بشيء** **من** **اركان** **التشبيه** **سوى** **المشبه** **و** **ول** **عليه** **بذلك** **بمعنى** **بما** **ان** **اشبه**  
 استهارة **بالك** **بمعنى** **بمعنى** **بمعنى** **بمعنى** **بمعنى** **بمعنى** **بمعنى** **بمعنى** **بمعنى** **بمعنى** **بمعنى** **بمعنى**  
 لتحقيق **من** **الاستهارة** **و** **الكتابة** **في** **بما** **تطلق** **او** **وسطها** **مذهب** **السكاك** **تحقق** **معناها** **بخط**  
 واما **بمعنى** **بمعنى** **بمعنى** **بمعنى** **بمعنى** **بمعنى** **بمعنى** **بمعنى** **بمعنى** **بمعنى** **بمعنى** **بمعنى**

واما ما قاله في التشبيه في قوله  
 فانما هو التشبيه المطلق وهو في الحقيقة  
 في كل اشارة الاستهارة بالكتابة



سبب في لفظ السبب الغير المذكور الواقع في قولك لفظا مكشوف بلفظان وقيل  
المكشوف لفظا سببا لغيره او ما هو كما يعينه الطيور والظفر كما لا يعينه  
انتهى اي من كل حيوان يفهم من اوله ان الظفر اعم من الخشب والظفر كل حيوان فباسب  
مقاما ومن احقر ان المكشوف الصائد لا يطلق عليه ولفظ ولا ولفظ منبسطا بمبانية  
فلا يناسب مقامه من والمكشوف في الاصل صفة كالسبع من معنى الشئ اذا قدر في محل  
اسم الموت لانه لا ياتي الا بتقدير العزير العليم وناوفا فلفظ ونشبت بين علفيت ترشح  
لربا وانه على القرينة حيث شبهت المكشوف بالسبع في الاطلاق من غير تفرقة بين لفظا  
وخرى ثم استعمل لفظ السبع في اي في المكشوف وترشح ذكره اي لفظ السبع والى عليه بذكر  
لازمه الذي هو الاطلاق كيتقل منه الى المعنى كما هو في الكناية واعلم ان من عادة البرية  
الاكتفاء بذكر في مقام القاعدة الظلية وان كان في هذا الكلام كنه ان كنهه للمبتدئين  
قوله هو في السبب لان المستعار بالكناية لفظا المشبه المستعار للمكشوف في النفس الموصوف  
اليه بذكر لا يميز من غير تقدير في علم الكلام وذكر العزير في قوله على قصد من عرض الكلام ووجه  
التشبيه بما هو ظاهر في اللفظ لا تشبهه فان المشبه في هذه الاستعاره بالكناية لا يكون مذكورا  
بلفظ المشبه بل هو المعروض وانما الظاهر في وجوب ذكره بلفظ المعروض او الواجب عدم الوجوب  
بل وان يشبه شيئا بغيره ويستعمل لفظا اعم فلفظ يشبه من لوازم الاخر في لغة  
المعجم والمكشوف كونه في ذاتها المعنى ليس في الوجود واللفظ فانه كنه ما عثر لالت عنه  
الوجود واللفظ من ان اللفظ في الاشكال ليس في الوجود ومن حيث الكراهة بالظن  
ان المشبه فيكون مستعار ومعه لفظا الاول ومكشوف لفظا الا الثاني ووجه الاول في كنه  
هذا يكون اجماعا المرسل المكشوف لما انفردت من كنهه في كنهه في حقيقة بخلاف السلك  
اي وان يبين انما القرينة والتشبيه من جهة اعم الا لفظا ليس في اللفظ ولا لفظا  
كما عثر في الجاهل عند من استعمل استعاره لفظا لغيره في اللفظ والاول ان يقال

ان يقال ان الامر الذي اثبت للمكشوف من خواص المشبه حقيقة وانما المكنى في الاثبات  
الا انه عدل عنه لما يورد ان هذا هو الترشيع وان التسمية لا يقع على غير ما يجب تقصيص  
الامر بما لا يتم المكشوف الابه فتبصر وهذا الاثبات بسبب استعاره تشبيهه بغيره  
الترشيح في ان قرينة المكشوف عند هذه الحقيقة في حقيقة مما في مقصود من لفظه المكشوف والاول  
متلازمة الا ان يقال ان بقية ما اجمع عليه الاما اختلفت عند هذا الخطيب معهم فيه كما سبق وكبر  
اي التشبيهية سيما من المكنى اللفظ الذي هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له بل من المكنى  
اللفظ الذي هو الاثبات الشئ لغير ما وضع له فتصير من المكنى الى سبب الاثبات والاول  
اذا كان الامر كذلك لفظا الا لفظا المذكور في لفظا المكشوف بلفظا حقيقة  
لفظا عندهم ولكن جواز الترشيح في منه كونه لفظا لا يرجع الى لفظا الا لفظا ولكن ليس  
راوفا على ما قيل وان جميع الاما لا يرد في التوحيد السليم في ان العزير ولعله لم يقل استعاره  
تحقيقية كما قال اكثر العلماء الكاشع الى ما قيل انه ينبغي ان يكون كونه في زامر سلا اذا كان  
للمشبه راوفا اي تابع وملازم يشبه راوفا للمشبه فيكون استعاره معوضه لراوفا للمشبه  
في جهة القرينة كالاستعاره مثلا ظاهر ما يقال على العصا ان لا يكون بل لا بد من ذلك في القرينة  
المانعة واما ان المكنى راوفا المذكور فهو مع ما فيه لم يقل او المكنى ان كان باقيا  
على الحقيقة فاقبل ليرود المنع بانه لا يلزم من عدم المكشوف عدم علاقة اخرى وعدم وجود  
ذلك التبع وعدم شيوع استعمال لفظ راوفا للمشبه في راوفا للمشبه كما في قوله يقصودون عند الله  
فان العهد الى المشبه راوفا لغيره لا يشبه راوفا لغيره اي المشبه في هذه الابه المؤلف  
او البتة التبع هو التقصير وهذا لا يتركيب لغيره في اخرج الشئ منطلق يشبه شيئا ويشبه  
ويقال في الاستعاره جهة جامع عر حقيقة في الاول وعن حقيقة في الثاني فاستعمل لفظ العهد  
بالكناية والتقصير لا يخلو واما ان لا يخلو يكون جواز التعبير عن ملازم المشبه بما وضع للملازم المشبه  
قرينة تشبيهه وباشعانه بان الحقيقة ما امكن لا يمتنع في غير مع امكان كون

فالا استعاره تشبيهية عند  
هم







عن الالهي اليه ولكن فيكس مع الفارق ثم قال بان في هذا المثال سببا عن التردد ووجوب  
فلو صدقوا فيهم عنه ولكنه لم يلائم سماع العلاقة في النوع لان الشخص من مل فيه ما لم يعلم  
ان النفس في صرح في التدريج بان انبت الربيع او اقصيه بنسبة التلبس العاقل على  
بالتبس العاقل على كنه تشبيهه مثل اني اراك في قبيل قبيل حيث لان الظن ان الاول من  
العقل فضلا عن ان يكون مركبا وان سلم فلازم انه مركب لا يجوز ان يكون مفردا كما  
ذهب اليه البعض في هزم لا مرفقيا مع الفارق لان الثاني في غير سبيل في التلبس  
العاقل على ايدى بقوله نسبة العضد لغير العاقل هو ذكر التفات في ان لا يكون الاول في  
لكنه ليس بجسيم ورواية لو اراد تشبيه الغير العاقل على العاقل في التلبس فلا يجوز في  
اللفظ ولو اراد تشبيه التلبس في هو عبارة عن مفرد المركب بالتبس كنه سبيل اللفظ  
الموضوع بالوضع النوعي للمركب الثاني في الاول في التلبس مع الفارق اقول بالتدوين  
فيتمر فلا يحل على احد في مثل هذا التركيب عند الارادة وان كان الظن العقل في مثل ما قيل ان  
اشترع الصورة من متعدد ويزيد ان لا يخط كل على حدة قصدا حتى يكون لكل منه مدخل فيه  
وتعتبر فيه صورة ووصانية وهي لا يمكن الا باللفظا متعددة ولا بواحد الا اجمالا وكذا التشبيه  
التشبيهي وبعض المتأخرين لما نقل عن هذا لم يوجب التكب فيها مستند بقوله تعالى مثلهم كمثل  
الذي الاله والموال ان المستند منه في كنه ذلك حتى يقال وقد يقتصر على اداة الباء باللفظا  
متخيلة نوعا كنهه تعالى او لك على سبيل من ربه على احد وجوه وروايت هذا العاقل بقوله  
عند بعض المحققين فيكون ان يكون الاستعارة التشبيهية اللفظا المفردة المستعمل في المركب  
لفظا القدر هكذا في شئنا لكن الاول بل الاصول المقر بنا على ما قالوا في هذا  
التشبيه الا ان يراوه منقوذة يتخذ بالليل المحر او الاستعمال في النهار الشمس من  
اشمس النهار او اصاره الشمس عاربا عن الغيم الذي شارب اي النهار قال في  
الكثرة في السبب في اللفظ اي في اللفظ استعمل به كنه جميع زينة كنه في وبركة الرب

الرب في الغيم جبر ووجاهت كنه وهي الارض المرتفعة فصرها لانها اخف وانخفض  
ولانها المقصودة بالنظر كنه في المنخفض وقيل يمكن ان يقال قصده لانه في اللفظ الشئ  
كلوه وشبيه اول النهار بالليل المحر اظهر لان نور الشمس فيه انضغف بعين بصر هذا النهار  
بل الهيئة المنقوذة منه بالقرينة اخف والقصبة شئ من الظلام واعلم ان هذه الامثلة  
ما خذوة من التشبيه في قوله نرباها الشمس قد شارب زهر الدين فكانما هو مقرر في  
يجب على المعاني بنية على عكس ما بينته كلفظ اعلام باقوة منشورة على رماح من زبرجد  
او استعمال في الشئ من مآخوذ من التشبيه في قوله وكان في الشئ اذا قصد  
او قصد اعلام باقوة نشر على رماح من زبرجد الا ان يقال نركه اما لعدم اطلاع المحر  
او لاحالة على ما بينته امتنا لا لركبها فتا مل ثم اعلم ان الكناية ايضا يجوز ان تكون مركبة  
او مانع عن ذلك عقلا ولكن في وقوعها الكلام وقيل في قوله تعالى انهم حق عليه كلمة  
العذاب افانت منقذ من ذلك السار على ما ذكره التفات في واذا شئ استعمال الجا  
المركب على سبيل الاستعارة بسبب مثله والذات في القدر لا مثال عما وردت عليه في  
ضيعت المسكين في العيف وذلك لا مرين او لا كونه لفظا لم يكن وادع الكناية  
فما فيها ان الامثال الاله لا كنه الا في قولها فيها غرابه ما خوطت وذلك كثيرة التزويل  
فالمركب تفرج على التعريف لا على قوله وعند بعض اده عنهم في قصده بالاستعارة  
فان القدم لا يسبغ فيها باسم اخر بل في موضع الروايات كون الجا في المركب خطا امر سلا اذ  
كان علاقة غير المتشبه كالا في المستند في الالهات وبالعكس منها جميع العقول  
نظرا الى اللفظ وفي لوانه من فائدة الجوز وكما في زات المتفرعة على الكناية ايضا اي كما كان  
استعارة هذا مذهب التفات في ومن تبعه حيث قال في شرحه التلخيص معتزضا عليهم  
ان الجا زات المركبة كثيرة كالا في المستند في الالهات فلا وجه لغير الجا في المركب  
في الاستعارة التشبيهية واجاب عنه العمام بالمنع بان التجوز في المركبات التي غير

هذا الاول مأخوذ من التفات واثم مأخوذ من الجا  
باب المختار

ان الذرة استرا



التسمية سائر الابدان من الخبز في احراجها حادثة او صورية لانه المخرج من حيث المخرج اقول  
 بطلان خطباء المتن على اعماض المحققين اعتذر بانهم لم يعرفوا المقسم الا في لغة  
 الحائض وعلى ان جواز من في حفظ التوبة بالثبوت في كونه كتابة بغير حروف مثل قوله عند  
 ثاسع من اقران جيبه هو اي مسمى مع الركب الجانبي مقصد اي هو الركب  
 اسم جمع وقيل جيب ركب الجانبي مع بيان اصله يعني حذف احدى ياء النسبة وعوضت  
 عنها الالف فصار بيان مكان كجوار وحاصل المعنى في قوله في القاطلة اليمانية مبعده  
 ولم يرد به معناه الحقيقي من ذهابه عن الا جانب بل مراده به الظاهر التحريك في ذلك  
 فان مفارقة الجيب عن العائق تستلزم اظها التحريك كما يوضحه من هو اياه فهو  
 من قبيل كركر وهو اداة اللام والذات المستوفية من التي متحرك اللام له ونما  
 جيب وجماد بكنة موثق الجيب المستحب والمفاد والقويح والتمثال الشفيع  
 والمؤمن المقيد كقيل في حلة كد البين وجمي همد بكنة ومن هذا القبيل قوله تعالى  
 فكاتبه عن ام مريم عليها السلام رب اني وضعتها انثى الا اني تخم المعجزة تقسيم اجزا  
 اللفظ المستعار وفي تافير نوى ايهام فقامل انما اي كما كانت تسمى اولاً كانت تسمى  
 بهذا الاعتبار الاول اصلية لان معنى التشبيه يخل في المستعار واولاً اولاً لانها  
 غير تابعة لافروية احواله معرفة وجو اصلها على التبعية نظر ان كان اللفظ المستعار حال  
 كونه في المتن والارواح وانما كسب لوجه خلاف الحق وهذا الصيغة للتبعية ولا على انهم  
 لم يردوا بقوله اسم جيب معطوف على التوبة وهو ما وقع على شيء وعلمنا انهم  
 كما ركب كذا التعريفات فاما قبل ان في باب وق التركة فسط وذكر الحرف للتبعية والا  
 لبطل التعريف طر او تلك بغير اسما و المشتقات بل ارادوا به اسما المفهوم غير  
 مشتق ولا شمل على خلق معنى بذات في خلقه في قوله جل واسد وبنام وخرج المشتقات  
 فاما ان السبب فانه في سائر المقامات كلفظ الاستعداد في الرجل الشيء بالانارة

بالانارة المستعملة الاصلية او على عطف على اسم جنس من العلم على التشبيه بصفة  
 جامدا او مشتقا واما في التشبيه فلا يستعار قطعا ويدل عليه ما تمثلية فان استعاره  
 تفقني او خال المشبه في التشبيه يجعل افراده مستعارا وغير متعارف ولا يمكن ذلك  
 في الاعلام الشخصية لمناقاتها الجنسية كذا قيل والحق عندى انما تفقني الوصفية في المشبه  
 والمشيء بالجمعية وهذه لا توجد فيها فلا يقال رأيت زيدا مراد به عمرو وقيل ذهب  
 بعض المحققين الى انما في العلم من غير تأويل بصفة ولا يشترط كون كلمة المشبه في المثال  
 الرومي واعلم انك انما عبرت تشبيه زيدا بعمرو في الشكل والهيئة وقصدت المبالغة  
 في التشبيه في اعدادا غير عمر وكمال تشبه به وذلك رأيت عمرا كالمظهر استعاره  
 لكون علاقته المشابهة انتهى اقول التشبيه في الشكل والهيئة تأويل بصفة متماثل كالمبالغة  
 مستلما في العالم المتبحر وكما في الجود هذا مذهب الفقهاء ان السبيل في الاطول  
 وفيه نظر لان الى تم تناول بالمتشابه في الجود فيكون متا ولا بصفة وقد استعملنا مفهوم  
 في الجود لمن له حال جود متوكلا استعاره شيء من مفهوم شفق طالع في شيء من المشبه والمشيء لان  
 يعتبر التشبيه بينهما بالاصالة فيسبق ان يعتبر التشبيه بين المعنيين المصدرين ويجعل الى تم  
 في حكم المشتق فيكون مستعار بالاصالة فيسبق ان ياتي اقول ولو سلم ذلك لا يغير الجود  
 الذي حال العلم فانه وجوه حتى اذا اعتبر استعارته كانت له في التماثل فافهم واما العلم في  
 فداخل في اسم الجنس فافهم ولو كان تدخل في الشفيع واعلم ان الفصح بين علم الشفيع وعلم الجنس  
 واسم الجنس اما بين الاولين فمع علم الشفيع جنس ومع علم الجنس علم الجنس واسم الجنس  
 فمنها ما كلي الا ان معنى علم الجنس كلي معين عند الخاطب فيكون معرفة ومعنى اسم الجنس كلي غير معين  
 عند الخاطب فيكون معرفة فافهم علم الجنس فافهم عن مفهوم اسم الجنس واسما والامارة  
 المستعار للفقهاء اذا جعلت موضوعا للجناسات وضاعا مانع قول المحققين كالغياث  
 ملحق بهذا القسم والثالث تبعية كبرايها في اللفظ المذكور بعد كبرايها في المصدر او في مطلق

تحقق رأيت اليوم فانما في اليوم في تشبيه  
 كقولك بالحدود والاشياء ووجه انما في تشبيه  
 كقولك بالحدود والاشياء ووجه انما في تشبيه  
 كقولك بالحدود والاشياء ووجه انما في تشبيه







كالظنية كقولنا مفعلة الظنية وليست بهذا معنى فوالا يجرى اسمها بل معناها جزئي حتى يشاء  
 انتهى وهذا منه السكك ومعها ظهور فيه قوله كالظنية ليشمل الابداء والانتها و  
 التعليل ونحوها وقيل لموضوع الحروف وهو هذه المعاني المطلقة عند ظهورها لكن الواضح من  
 استعماله جزئي يخص هذا جزئية حتى لو لم يكن كونه الحروف مجازات لا حقائق لها وبعض من  
 وفق الحقيقة جعل الموضوع في الجزئية المحصورة وجعل تلك المطلقات تغييرات للجزئية  
 احصرت بها عن الموضوع لها وكونه الحق الحقيقي بالاختصاص اختص المفعلة جعلها  
 معبراً بالمعاني الحروف ولم يجعلها مفعلة الحروف وهذا يمكن في كون الموضوع له  
 الحروف المعاني المطلقة عندهم وفيما لم يتم نظر يظهر وجهه لمن نظر في مفعلة على ان  
 بعضهم قال ان التعبير عن الابداء استلزم معنى من مفعلة لابداء المطلق للتعبير به بل المتكلمين  
 فتبينت بشبهة السببية لها اي للظنية في الكسبة نعم السببية لفظ في معنى  
 البناء السببية بتبينها كالاشياء في احوالها في الظنية وتبينها في لفظها هذا  
 بناء على ما ذهب اليه الجمهور من ان الاشتراك في الحروف تابعية لما في المطلق ولكن  
 ذهب بعضهم في رسالة الفارسي الى انه يمكن الاشتراك في الحروف التشبيهية  
 فقط بين المتعلقين بتلك الشبهة فيحصل من التشبيهية انما بينهما بين معاني  
 الحروف وهذا لا يشابهه كافيته بل انما يستفاد عليها ولا حاجة الى اعتبار  
 الاشتراك في المطلق فمفهومنا علم من مدار القرينة المعنوية غالباً في المتعلق  
 على القائل عند غفلت الحال وعلى المفعلة نحو قولنا سمع الرجل او على المجرور كقولنا  
 فعلى انتم هم بعدد اب اليم وقد يجمع للثلاثة كقولنا يقرئ سيوتنا رؤس  
 مفعلة وبالنسبة من المفعلة من المفعلة في الحروف والالية فيها مفعلة  
 ثم ان المعاني المرسل ايضاً في اسمها في المفعلة الحروف لان معناها  
 مما لا يبيح ما يجب النسبة لا يبيح الغلبة العلاقات في المعاني المرسل ايضاً ما ذكره

الى الحى من لفظ الانبياء و هو من شجرة  
بينها ولانها

الف به جز

فيه وهذا وان لم يجدوا به لكن يشبه اليه كلامهم فان السكاك قال في المفتاح في مثل  
الحجرات المرسلة قوله تعالى او اقرا القرآن فاستق باله استوفى استمكن اردت لكون  
القرآن في حجة في اراءنا بغير العلم في الحجة وقوله المطر ان لا يكون نطقا  
مرسلا عن وقت باعنا لزوم الدلالة للفظ وبين قد سجد وجب استوفى في الاستفهام في  
المعنى المتوكله على قوله الاستفهام والسببية وذكر ابن ابي حنيفة في قوله لا يجاب  
الذين الانية نقلت من التقليل الى التحقيق كذا اذا دخلت على المقام في قوله تعالى قد نرى  
نقل وجهك في السماء والظلم من كلام بعضهم باشتراك بين وفدين التقليل والتقدير  
ثم ان منع من هذا المشابهة يكون ان يكون تبين العلاقة بين المصدرين للمناسبة على كفاية وجودها  
في كون الفعل في مرسلا اصلها باعنا بعض اراء مع الفعلين ولا يجب في الوجود  
بين كل اراء اجتنابا من هذا الوجه وانه لا يجلل بغيره في الاستفهام ويجعل كل ما اصلية تفهم  
منها في الحروف فليكن ملوكا في معنى المصدر الاول من الثلاثة في الاستفهام التي قسم من الحروف  
شرح في الشاهد فقالوا اما عند السكاك في قسمين ملتصقة بجمع اللفظ مستوفى في الاستفهام  
بعلاقة المتشابهة اللفظية ببيانته وتركز القرينة لانها من هذا التعريف وانما يستوفى فانهم  
وكثر تعريفه في تعميم المفهوم بتفاهير المنهج ثم بين الفرق بين المنهجين فقال في الاثنية  
فصل في الاستفهام اي الاستفهام المطلقة في لغوي في اللفظ المستوفى في غير ما ومنه لا بد  
المتشابهة في اللفظ في الشبه مراد به الاخر منقسم الى المعرفة والمكتبة والمعرفة الى  
التحققة والتجسدية والتجسدية في لغوي عند انتهى في اصل تعريفه على ما قالوا ان تذكر فيها  
احد طرفي الشبه وتريد به الطرف الاخر مبدعيا وحوال الشبه في نفس الشبه ثم انما كان  
المذكور المشبه والمذكور المشبه قصرية وان عكسية وبسبب التفسير في القسمين  
فتجبر القسم الاول معرفة مفردة كانت او مركبة بالمعنيين المذكورين في تقسيم معرفة السلف  
في ان المعرفة عند كما كان عندهم في التعريف والتقسيم الاول فليس حيزا هناك واعلم

والتفان في هذا العمل بطريق المحامد والمغيبات  
أزلا وجلا عباد التشيع في التقديس  
وتكبير الكعبة وكنز المنكر بطريق مكمل الكلام  
بعبارة الضمة كذا قيل منهم



ان التمثيل على سبيل الاستعارة علم بهذا التعريف عند شمول الحقيقة والتجسيم فما قيل ان  
من الحقيقة فلهذا فقط لمن روي ان التمثيل لا يمكن مركبا فكيف يعرف من الاستعارة ولكنه لم يرد  
على المحم لانه جعل المقسم للفظ لا الكلمة فلا يحتاج في الجواب بما يقال ان قسم الشيء قد يكون اعم  
من وجه منه على انه بطل في التحقيق او كقوة الاستعارة والثاني ممكنية ترك جميعها في الاستعارة  
ومركبة وان امكن لعدم وجود استعارة المركبة او لعدم وجودها والمقصود عند قسمين  
غير ما كان عندهم حقيقة او تحقق المعنى المراد الى المشبه المتركز تحت كافي الكس  
المستعمل في الرجل الشجاع في قوله ثبت اسد في الحام او عقلا كالعراطا المستقيم  
مستعملا في الدين في قوله ثبت اسد في الحام او عقلا كالعراطا المستقيم في الدين القيم حيث شبه الدين  
الاطريق المستقيم في اصالة التمثيل في الحق وكذا قوله تعالى فاذا لقينا الله الباكى ليعرج  
او تجسيدا او المكنى المعنى المراد تحقيقا لا استعارة ولا عقلا بل كان الى المعنى المراد صورة  
وهية قال في المشبه بالاستعارة الحقيقية عند لفظ المشبه المستعمل في المشبه المحقق  
حت او عقلا والتجسيدا لفظ المشبه المستعمل في المشبه المحقق انتهى قال في  
الفرائد روي عن مذهب في التجسيم ولا يخفى انه نفس وقال العصام وذلك لان الجادة  
هي جعل اللفظ تابعا للمعنى فجعل المعنى تابعا للفظ في عينها فالسكاكي عدل عما عليه طبيعة  
المعنى من اثبات المعنى الحقيقي للملايم المشبه به للمشبه الى ان المتكلم في صورته وهية و  
استعار له اللفظ الملايم للمشبه به ولا يرى داع الى كانه ترى سبيل طلب استعمال اللفظ الاستعارة  
المستعار في غير ما وصورة ذلك انتهى فامل حفظ اللفظ والمضى بسبق فوك انظار  
المعنى وفيها شبهت بخلان المستعمل في صورة اخرتها الوهم حين شبه المعنى بسبع  
في التمثيل الى في جلال الشمس والقمر والعلية من برفقوة بين نفاذ وضراة الوهم  
يعتبر بها بصورة وبنيت لها اظفار امثل اظفار يعني في قوله ان السبع وشبه المشبه  
وفي الحقيقة ما بين قوام الغيال السبع للشمس في كل اللفظ الخفية لا وجود لها في

في الحس الظاهر ولا العقل بل في جميع الخيال جميع هذه الثلاثة ووقتها مما في تحت التسمية هذا  
اي لاجل وجودها فيه وبما سميت هذه الاستعارة تجسيدا فعلم منه وجه التسمية الحقيقية  
واعلم ان هذا التقسيم برفق ما ذكره السكاكي والافاقية التي تستفاد من كلامه لاثنية  
تحقيقية وتجسدية ومتممة لها كقول صلي القلب عن سلمى واقربا طله ووعى فراس  
العين ورواحله ولكن لا يخرج الاخير من الاولين لم يذكر في قرينة التجسدية عند ممكنية  
كذلك اعلم ان هذا المستعمل في الغالب اما في التحقيق فكل واحد منهما قد يوجد في الآخر  
عند حيث خرج في تحت الميزان العقلي بان قرينة الممكنية اما مقدر وهي كالأظفار ونظفت او امر  
محقق كالانبات وحقق بعضهم في مثال الممكن ان الاستعارة في اللفظ فقط دون المعنى والممكنية  
عند لفظ المشبه المذكور المستعمل في المشبه به ممكنية السلف لم يقيده باو كانه عينه  
من ان يقيده بعضهم لعدم التسمية على ان لا يثبت تمام التوفيق بل لا يثبت في هذا انما في كسائي  
وقال العصام ولا خفا في ان تسميته استعارة بالكتابة او ممكنية بظاهرة وان سلم هو  
وجوه كونه استعارة انتهى ولعله يفتي بان مثل الصائب فيما قاله السكاكي ان السكاكي اذا  
بهذا التوفيق المعنى المصدر في جعلها من اف الميزان اللفظ اللفظ المستعار فبالمعنى  
في قوله اي ان في الاثنا فان قوله في قرينة بنيه الجس في قوله عام واحد او ان المعنى انشبت  
اظفار السبع الفيت كل قيمة لا تنفع اظفار المعنى شئت بخلان كانه شبه المشبه المشبه  
وجعل السبع مستقيل حقيقي وهو السبيل المحقق وادعاه وهو الامر المعنى الذي شانه  
الاهلاك من برفقوة بين نفاذ وضراة الموت واستعمل المعنى في هذا المعنى من قرينة السبع  
او دعاه الامن حيث انه الموضع وادعاه ان الشفان اجمع هذا المذهب اليه السلف وخرق  
عبارة الآتية في ظاهرها لكنه اوضح في الحق وعن المشهور ولما ذكر السكاكي التسمية به عليه فقال  
واشار السكاكي الى جاي صورة الاستعارة التسمية التي هي عند القوم في صور الاستعارة والممكنية  
عند السكاكي واعلم ان في غير الاحتمال والارجاء والصورة كانت لطيفة فبغير جعل قرينة اي قرينة

فوقه ما دعاه ان في قوله في قوله المشبه  
الاولى في المكان اظفار وادعاه في قوله  
المعنى في قوله في قوله المشبه  
في قوله في قوله المشبه



التبعية عند القدم كالفعل والمجرور كواحدة الخشية لا يجعل نفسها  
مكنية بل يرجعها الى التخييلية ولذلك قال ويجعل التبعية قريبتها اي قريبة تلك المكنية بعكس  
القوم سريلا للقياس بتقليد الاسم فانهم جعلوا انطقف استغارة عن ذلك  
بقربته الى الوجود فربما استغارة مستعدة في موضعته وهو بعكس نحو ما فعلوا الخشية  
واظهارها كما قال المعنى في الخشية كان نطقف الى كذا والنجاة في الصدق سميت  
الى ان لا يات المكنية الا في قوله جعل ان لا في قسمين ان لا الحقيقي وان لا ادعائي  
وهذا الى ان استعمل لفظ الى في القسم الادعائي وشبه الصدق بالمكانة المكاتبه وهو جعل  
المكان حقيقيا وادعائيا وهذا الصدق فاستعمل لفظ الصدق في الادعائي من حيث  
انه قسم للمكان انتهى ونوقفنا اختار السكاكي بالترديد ولو قبحي بانه ان قدر  
التبعية حقيقية لم يكن تخيلية لانها في زعمي عنده فلم تستلزم المكنية للتخييلية وذلك  
بطر بالافتقار والافسك استغارة فلم يكن ما ذهب اليه من غير واجيب عنه  
بوجوده ضعيفة ولذلك قال العصار وهذا الايراد لما يذهب عن السكاكي ويمكن دفعه  
بوجهين احدهما انه يورث في القول بانهم لو قبلوا الاعتدالية التبعية لقاربت  
استغارة بالكتابة واستغنوا عن اعتبارها لانهم يجعلون الاستغارة التخييلية اثباتا  
لازم للمشيء بالمشيء استغارة حقيقة لا بشرط لازم يورثها الاستغارة بالكتابة  
والتخييلية على من ذهب بل من ينقله طامه يعرف ان طامه مع الغور فثانها انه انما جعل  
الاستغارة التخييلية للضرورة العمومية لتكون حقيقة باسم استغارة في الغاية قل رة  
التبعية فان بعد ان التوابع لمعنى البراءة المذكورة لان النفع فيه اكثر من معارضة  
المستغارة في الطلاق المستغارة انتهى ولكن ضعف ما يخفى بالواقع وكذا رد السكاكي  
الى ان العقل عند الغور الى الاستغارة بالكتابة بتخييلية حسب اليه المجرور كما القرية  
بالسبب اليه الحقيقي كالاصل في ان الخشية كما في مثلها مثل القرية حيث جعلوا النسبة

النسبة الى القرية مجازية على احد الوجوه جعل السكاكي القرية استغارة مكنية باوعاء استعمالها  
في الابل الادعائي الذي قسم ادعائي للاهل وهذا القرية وجعل مثل استغارة تخيلية  
مستعدة في السبب عند الخشية القرية بالاهل انتهى ففقد النسبة حقيقة عقلية بعد  
ملاحظة المجاز في الطرف من جهة عند الغور في الاطام فاحفظه فانه من مزايا الاقدام  
ونوقفنا ايضا بانه باطل لانه يستلزم ان يكون المراد بحيث في فاعله حيث راضية  
صاحبها وان لا يعلم في مزارع صائم البطلان اضافة الشيء الى نفسه لا يجوز الامر  
بالبناء في ما هاهنا ابن اصر حالها مان ويتوقف على السمع فثبت له بيع العقل  
واللوازم مبطنة وخوارج من مزارع صائم لذكر طرف في التخييلية وهو مانع عن الاستغارة وارجب  
بالمنع مما مل مثل ويمكن كونه بتبدل التخييلية للاستغارة الاقوى هذا من الاول ولما فرغ من  
الثاني من المذهب شرع في الثالث فقال واما عند الخطيب المشفي وهو صاحب  
الايضاح والتخصيص في الاستغارة اعتبار ان الاول هو حال كونها يجمع لفظ المشيء  
مفرد او مركبا المذكور المستعمل في المشيء معصية سواء كانت مفردة او مركبة وكذا  
كانت اصلية او تبعية يعرف وجه نسبتها وتفصيلها فاعند السلف والثاني في حال  
كونها يجمع ما يطلق عليه لفظ الاستغارة اي بالتأويل بطريق الغور فيكون مجازا  
لا يجوز ذلك مجاز معصية مكنية وتخييلية يعني نطق بالكتابة ان اللفظ في هذه المعاني  
الثلاثة باعتبار الثاني دون الاول فان المعصية كما ذكره السلف وان كان معصية  
الخطيب معصية السكاكي ايضا في التعريف وبعض التفسير ولكن لافتراقها في  
التفسير الى الحقيقية والتخييلية فحق النسبة الى معصية السلف والمكنية بتخييلية  
بشيء في النفس اي في نفس المتكلم مع عدم التفرع بشي من اركانه كون المشيء ويمكن  
ان يفهم هذا القيد من الاين فلا نفق في هذا التعريف بالاعمال بالمباين ومع اثبات  
لازم المشيء بالمشيء للدلالة على ان النسبة المعصية النفس التخييلية عنده وكل الاثبات







ثم كبرها لانها مهيأة مسبقا لان هذا ثبت في الاستعمال في الاصل ولا يبعد ان  
 يعرفها من قولها في ظاهر حال المتكلم وقد تكون العلة زمانية بلا خلاف مثل انبت الربيع  
 البقل صادر عن الموصي اذا انبت هذا المفعول والربيع وقت الانبات  
 عندهم فثبت ان الانبات اليه لما سببه لا في وقت انعقاد الفعل بل في وقت كونه زمانا  
 فثبت ان الفاعل والبطل واعلم ان هذا الجاز مطلقا استغارة كما يفهم من المطول وحيث  
 مرسل كما فهم من عبارة بعضهم وعندي الجازية باعتبار العلاقة ولكنهم لم يعطوا  
 في المشهور بها في مل وقد تكون سببية كقولهم لا ميرا لجنه والهارم عند الامير وهذا  
 امرهم وقد تكون فاعلية كما في سبل مفعول لان السبل مالى لا مفعول منه فعل المصادر  
 على فاعليتها موصولة كونه فاعلا وقد تكون مفعولية مطلقة كما في عيشته راضية لان  
 العيشة مرضية وكما في ضرب السابب وقد تكون مصدرية كما في جرحه وقد تكون  
 ظرفية زمانية كما في قوله تعالى يوم يجعل اللول ان شيئا وقد تكون ظرفية مكانية كما في قوله  
 الارض اقلها وقد تكون الية كقوله قطع السكين وقد تكون مظهرية كما في الكتاب  
 الكلم وقد تكون مقارنته كما في العذاب الاليم وقد تكون جارية ماضية من غير ما هو له  
 نحو ان يزيد اذا اخرج وجهه وقد يكون اسودا كقوله في الشئ الجاز العقلي لا يستل الحقيقة  
 العقلية كاللغوي قد سرتي رؤيتك في اقدم من ذلك فان كلامي السرد والافهام  
 ليس بجوابها حتى يطلب محلا يفهم به امر محيل ذكر تسبيل على ثبوت السرور  
 ووجود القدر وما شابه كثيرة في مزايي البليغة والكثرة الراسخ في العلم ان المسند في  
 الجاز العقلي لا يمكن الا في الخارج فلا بد له من محل لا متناهي في ذاته بغيره السكاكي  
 والخطيب واعلم ان المقدم يتوهم في الحقيقة العقلية وهي نسبة الشئ الى ما هو له في ظاهر  
 حال المتكلم لانها مهيأة مسبقا في العقل والعدم تعلق الفرض والاشارة الى منسوب الشئ  
 وقيل لا بحث في علم البيان العقلية وفيه نظر ثم ان الجاز العقلي ربيع اصناف

واصناف باعتبار الاطراف وكذا العقلية ثم ان قيل على صري كما وقد يكون كناية كما ذكرنا  
 في قولهم سبل النجوم والجاز بالزيادة لفظا تغيرا غير ان شئنا ان الله على امره ان يستغنى عنه  
 واضحا غير خفي كقوله تعالى وان لم يكن عند صاحب المصاحف جازيا ولا يدخل فيه ما تغيرا  
 بتغير عامله او غيره ليس بهذه المثابة فلا يتقص بالعدد والعكس من قال بتغير اخر اية الامل  
 الى غير المتقضي منها فلا يتقص بعد احسن المم حيث ابدل كلمة اللفظ وحذف الحكم  
 اللذين في قولهم كقوله تعالى ليس كمثل شئ اي كان في الدلالة على امره ان يستغنى عنه  
 نصب مثله الى الجاز بزيادة الكاف وفيه وجوه وبعضها قد سبق وامرنا بالنقصان  
 ما تغير اخر اية بنقصان شئ مما يدل على اصل المعنى في اللفظ دون المعنى فلا يتقص نحو  
 ان زيد قائم اذا نقص من اعمار بد قائم كقوله تعالى واسئل القرية اي اسئل اهل القرية  
 وان لزم السؤال عن الجاز وهو غير صحيح واما خلق الله تعالى في الشعور والنظم وان  
 جاز الا ان ذلك لما يكون عند خرق العادة وليس المقام فيه فيجوز لاهل تغير اخر اية النصب  
 وفي تقدير الجاز يتبادر ما سبق نوع دونه وكلها اي الجاز بالزيادة والجاز بالنقصان  
 بسمي الجاز في الاعراب واعلم ان اطلاق لفظ الجاز على كلمة تغيرا غيرا بالاشارة  
 عند القدم وعلم سبل التشبيه والالحاق عند السكاكي لا يشترط النوعين في التعديل  
 اصله وعبارته المصححان وان ظهر منها الاول ثم ان ظاهر عبارة المصاحف ان الموصوف  
 بهذا النوع هو نفس الاعراب واعترا بانه لا يتم في الجاز بالزيادة ويمكن ان يمتنع عدم  
 تمامه فيه لا كما ذهبوا في التعديل عن الاصل وان ظهر من تعريفه انه نفس الكلمة ثم اعلم  
 ان الظاهر كلام الاصوليين ان الكلمة بعد النقصان والزيادة مستندة في الاصل  
 فلفظ القرية بعد حذف الامل يستعمل بمعنى الامل لفظا كمثل يستعمل بمعنى المشي جازيا  
 بالحق المتعارف وان مرادهم بقوله جازيا بالنقصان ان سببه النقصان لان الاصل  
 مقدر ونقصه عن هذا ما ذكره الآدمي والاحكام ان الجاز بالنقصان هو النقصان المستعمل

حيث قال صاحب المصاحف وهو ان  
 انما لفظ الكلمة متفق على كل واحد من الاصلين  
 كونه الاطلاق ويمكن ان يمتنع كونها لفظا  
 من بابين من بابين



في هذا وضيف له لعل لا يبعد نقلاً من غير الاعراب والمعنى الى معاني الفرس اساو كذا في قسمه  
 واما الكتابة التي هي قسم ثالث من اداء المزايا فلفظا لفظا اريد به لازم معناه الموضوع  
 من في قوله ما نوه من اراوت في تفصيل الكتابة مع تفصيل توظيفها قد سبق في صدر الكتاب  
 وقيل هي لفظ اريد به معناه يستقل منه الى غير فقيهه من بابها والى الثاني في هذا الرأى  
 والسكالي وتبعها اكثر من اراوت على الاول قسم الحقيقة والحي قطعاً وهو الحق ومنه  
 الجمهور على الثاني يمكن استنباطه من المعنى في قوله في الحقيقة وقال لاصوبه  
 الكتابة كل لفظ استمر المراد منه حيث لا يعلم الا بالقرينة سواء كان ذلك اللفظ حقيقة او  
 مجازاً فسمى عنه همه من كل من هذه الكلمة من وجوه لا اراوت في قسمها باعتبار المعنى عند قول  
 والمعنى المعنى عنه كلمة اقسام لانه اما ذات بان بقصة الكلام المستند اليه بآية نسبة  
 كانت كالاستقال من الصفة الى الموصوف والكتابة في هذا القسم قريبة ان كانت لفظاً  
 واحد السردية الانتقال وقلة العمل فيها بخلاف الثانية في طعن فلا يجمع في صنفك الفصح  
 الحقد في الصنف كتابة عن القلوب وبعبارة ان كانت جميع الفاظ كقولنا كتابة  
 عن الان لمعنى استوى القامة عريض الطفارة او الجميع خاصة مركبة وشرط فيها اتصال  
 المعنى الحقيقي بالمعنى عند اللفظ وان يخص في الحقيقة او صفة بان يكون مستنداً بقصد بها  
 الصفة كما هو في الكرم وعندها لا التفت النوى هي قريبة ان بلا واسطة واضحة كانت  
 مثل فلان طويل النجى بالكسر كما في السيف يجمع طويل القامة او صفة كعريض القفا كتابة  
 عن الابل كقولنا من طيب من استقر ناقص واعلم ان هذين منقسمين الى اساطير والى  
 مشددة بالنص في مثال الاولين ما مر ومثال الثانيين طويل النجى او عريض القفا وبعده  
 ان بواسطه ومن واضحة ان قلت ففلان كثير الطبع كتابة عن المعنى بواسطتين  
 وطفية ان كثرت ففلان كثير الرما وباربع واسطه وانما لم يعتبر في الاسطه وعددها  
 في القسم الاول بين الموصوف والصفة كما في الفصيح والناطق لعدم ظهور ذلك في ظهوره

قوله او صفة حقيقة في اللفظ والمعنى في الكلام  
 التخييل حيث قال في قوله في الحقيقة  
 مستنداً الى الصفة ما في الكلام  
 انه انما اراوت في الصفة ما في الكلام  
 طويلاً في الكلام في الصفة ما في الكلام  
 بالمعنى في الكلام في الصفة ما في الكلام  
 طويلاً في الكلام في الصفة ما في الكلام  
 طويلاً في الكلام في الصفة ما في الكلام  
 طويلاً في الكلام في الصفة ما في الكلام

ظهوره في الثاني وقيل لعدم الاطلاق على استلزامه في كل البلفاء او نسبة الى اثبات امر لا امر  
 او نسبة عنه بينهما اي بين الذات والصفة سواء ذكر طرفا النسبة صريحاً في قوله في النسبة  
 او احدهما صريحاً والآخر كتابة فيجوز في الكتابة في النسبة مع الكتابة في الموصوف او  
 الصفة او كلاهما كتابة فيجوز في النسبة في الاحتمال لا سبعة ولا يجعل تحتها تفصيلاً  
 القسم لانه المقسم مقيد بالوجه كما في النسبة المقيد بالوجه من المسلم من مسلم المسلمين  
 من لانه ويدع كتابة في الاستدلال على كفا المؤدى المقيد به بانه لا يسمي المسلمون لانه  
 ويدع فذلك كافر بل هو قسم اربعاً فالقسمين من رتبة النسبة النسبة في ان الكرم  
 في بيت فلان ومثله قوله ان السماحة والمرود والنسب في قوله صيرت على ابن  
 الحشر في فانه كنى باثبات هذه الصفات بمكان ابن الطر في قوله في ثباته  
 اولاد لها من محل يقومها والصفة لا تقومها ومثال السببية كقولنا كرم بين  
 برويه خان البر ولا يقوم به الكرم بل بالاسه فاذا اثبت الكرم ببراهين  
 للباسه واما في قوله في النسبة عنه واعلم ان الموصوف في القسم الثاني و  
 الثالث قد يذكر كما مر وقد لا يذكر لفظاً ولا تقديره كما لا اعلم في قوله  
 او عرض الحد من كتابة في كرمه وكما نقول في عرض المناقبين اريد به لانفاق بينه  
 فالتأني في قسم الثالث بل هو في قسمه عرضية **تدريج** قال السكالي الكتابة  
 متفاوتة التعريف وتلحق ورمز وايضا واثباته والمناسب للعرضية اسم  
 التعريف وهو لفظ قصد به معنى بلا استعمال فيه فليس حقيقة ولا مجاز ولا غير وان  
 كثرت الواسطه اسم التعريف ومن قلت مع حقا المراد بلا حقا الا بآو  
 الاشارة في التعريف في كتابة براهين المعنى معاً وقد يكون في زيارته  
 المعنى التعريف فقط بحال القرائن وقيل عند الترجمة ان الكتابة مستقلة  
 في غير ما وصفت له والتعريف في الحقيقة او المجازي او الكسائي والمعنى المعروف



1871  
1872  
1873  
1874  
1875  
1876  
1877  
1878  
1879  
1880  
1881  
1882  
1883  
1884  
1885  
1886  
1887  
1888  
1889  
1890  
1891  
1892  
1893  
1894  
1895  
1896  
1897  
1898  
1899  
1900



دانشگاه تهران  
کتابخانه مرکزی  
تاسیس ۱۳۰۲